

10 / 2020



مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب الموارد
رقم الوثيقة
رمز الإدارة...../عدد

كتلة الحزب الدستوري الحرّ

مقترح قانون إحداث الوكالة التونسية للتصرف في الدين والمالية الخارجية "تونس الخزينة"

الفصل 1:

تحدث وكالة تقنية في شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالإستقلالية القانونية والتصرف المالي والإداري توكل لها مهام إسداء خدمات ذات صبغة إدارية ومالية وتحمل اسم "وكالة تونس للتصرف في الدين والمالية الخارجية" "تونس الخزينة".

الفصل 2:

توكل لهذه الوكالة المهمات التالية:

- التصرف في الدين العمومي للدولة وشبه العمومي (ديون لفائدة المؤسسات العمومية بضمانات الدولة)
- التصرف وتعبئة الموارد المالية لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية والمتأتية أساسا من القروض الخارجية أو الداخلية بالعملة الصعبة.
- التكفل بشبكات العلاقات على مستوى الأسواق المالية العالمية و مع الممولين ومع المستثمرين والوسطاء الماليين ومختلف محترفي عمليات الإصدار المالي.
- ربط و تطوير علاقات وظيفية مثمرة مع منتجي وناشري التحاليل الاقتصادية وعلى وجه الخصوص التحاليل المالية وكل ما يتعلق بتطور الأسواق المالية والقيام بالدراسات والبحوث ذات الصلة.
- القيام بالحملات الاعلامية اللازمة بما في ذلك برمجة مقابلات وزيارات للفاعلين الاقتصاديين والماليين لترشيد التصرف في الدين العمومي وإنجاح



مجلس نواب الشعب

عمليات الخروج للأسواق من أجل تعبئة الموارد المالية لفائدة الدولة التونسية.

- القيام بعمليات التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر المتعلقة بمختلف أنشطتها حسب المعايير الدولية والمواثيق المهنية المعتمدة في هذا المجال.
- يمكن لهذه الوكالة إن اقتضت الحاجة أن تتكفل بالتصرّف ومراقبة الأنشطة المالية على مستوى الأسواق المالية وكل العمليات المالية المصاحبة بما في ذلك تلك التي تخص الآليات المالية على المدى المتوسط والبعيد لفائدة الأشخاص غير الطبيعيين والمؤسسات المالية والاقتصادية لدى الدولة بشروط تحدد باتفاقية خاصة تعقد بين الوكالة والطرف المعني.



الفصل 3:

تنقسم الوكالة على مستوى تنظيمها الهيكلي والوظيفي الى قطبين تقنيين:

- قطب التصرف في الدين العمومي والشبه العمومي.
- قطب التدقيق الداخلي ومراقبة المخاطر.

الفصل 4:

توضع على ذمة هذه الوكالة كل الامكانيات المادية واللوجستية والبشرية اللازمة لأداء مهامها في إطار ما تحدده النصوص والتراتيب القانونية والادارية المتعلقة بمجال التصرف في محفظة المديونية والقروض والمالية الخارجية.

الفصل 5:

تخضع عمليات السوق التي تتكفل بها الوكالة الى شروط المواثيق والاخلاقيات المعتمدة في المعاملات المالية والالتزامات الوطنية والدولية في مجال اختصاصها وبالخصوص على مستوى الشفافية والنزاهة والمهنية البحتة وذلك في نطاق إحترام الإطار العام للأنشطة المتعلقة بمواصفات التصرف السليم



مجلس نواب الشعب

والتنظيم المحكم والمراقبة الجديّة والدوريّة طبق القوانين والتراتب الجاري بها العمل في هذا الميدان.

الفصل 6:

يتولى إدارة الوكالة مدير عام يتم تعيينه بموجب أمر حكومي صادر عن رئيس الحكومة بعد استشارة محافظ البنك المركزي والوزراء المكلفين بملفات الماليّة والاستثمار والتعاون الدولي وذلك لعهد مدتها 3 سنوات قابلة للتجديد مرتين على أقصى تقدير ويتم اختياره من بين الكفاءات الوطنيّة المشهود لها وطنيًّا ودوليًّا بالخبرة والكفاءة العلميّة في مجالات اختصاص الوكالة، لا يتم انهاء مهام مدير عام الوكالة قبل استهاء مدّة عهده إلا بموجب قرار معلل وبتابع نفس إجراءات تعيينه المبينة أعلاه.

الفصل 7:

تضبط النصوص الترتيبية قواعد تسيير وتنظيم الوكالة.



الحزب الدستوري الحرّ

حفظ الأمانة واستمرار الرسالة

2020

مجلس نواب الشعب
الموارد
31 جويلية 2020
رمز الإدارة: / عدد

وثيقة شرح الأسباب

لمقترح قانون إحداث: الوكالة التونسية للتصرف في الدين والمالية الخارجية "تونس الخزينة"

إحداث وكالة تونس للتصرف في الدين والمالية الخارجية يأتي في إطار معالجة مسألة الدين العمومي والتصرف في المخاطر المالية للبلاد.

تفاقم الدين العمومي في السنوات الأخيرة والزيادة المشطة في نسب الفائدة وفي خدمات الدين مما أدى إلى إنخراعات على مستوى التوازنات المالية وأساسيات الاقتصاد الوطني التونسي. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة إحداث وكالة خدمات مالية ذات صبغة تقنية على غرار ما هو موجود في عديد الدول التي تولي أهمية خاصة للتصرف والحوكمة الرشيدة في الدين العمومي والمالية الخارجية.

مع التذكير أنه من الأسباب التي أدت إلى فقدان النجاعة في التصرف في الدين العمومي، تداخل الأدوار وتضارب المصالح وغياب الرؤية والكفاءة التقنية في تعبئة الدين العمومي والتحكم فيه. ومن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة تعدد المتدخلون في مسائل الدين وأصبح البنك المركزي التونسي يلعب أدوارا في هذا المجال ويتدخل في كلّ خروج على مستوى الأسواق المالية العالمية وهذا ليس من طبيعة أدوار هذا الهيكل المالي والبنكي والذي يجب أن تقتصر أدواره على سنّ السياسات النقدية و رقابة المنظومة البنكية مع المحافظة على التوازنات المالية والاقتصادية للبلاد و التحكم في التضخم المالي و تقليص العجز التجاري. ومن جهة أخرى التدخل المستمر لوزارة المالية في تعبئة الدين من جراء ضغوطات الحكومات المتتالية والتي يمكن أن تكون لها اعتبارات سياسية، يؤدي إلى التفاقم المتزايد للدين و اعتباره من الطول السهلة التي يقع اللجوء إليها في كلّ مرة و من هنا تأتي ضرورة إسناد التصرف في الدين العمومي إلى وكالة مختصة على منأى من كلّ الاعتبارات و الغايات السياسية الضيقة لما فيه مصلحة البلاد و المحافظة على سيادتها و سلامة توازناتها المالية و التصرف السليم في الدين العمومي.



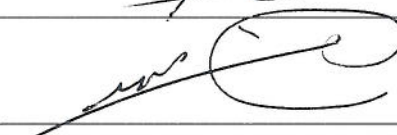


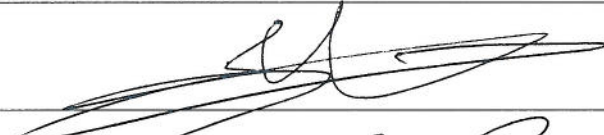




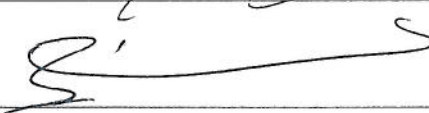
هذا هو الغرض من مقترح القانون .

10 / 2020



مجلس نواب الشعب

النواب الممضون على مقترح قانون إحداث "وكالة تونس للخزينة - TUNISIE TRESOR"

الإمضاء	الاسم و اللقب
	النافل البويج
	وسام الشكري
	الناجي جراحى
	مهزى الفرج
	علي الجارح
	محمد سكر
	تامر سعد
	عواطف فرحات
	سامير سايد
	ماهر البني
	حبيب موسى

10 / 2020

مجلس نواب الشعب
السوارجات

رقم الإفادة: